العرب
الأحد 2020/10/11
السنة 43 العدد 11847

# تحذيرات من تداعيات الصدام بين المحامين والقضاة على صدقية القضاء الجزائري

## دعوات لتحييد المؤسسة القضائية عن التدخلات السياسية

تجدد الصدام في الجزائر بين المحامين والقضاة على خلفية تصريحات رئيس نقابة القضاة يسعد مبروك المنتقدة لاحتجاجات المحامين الأخيرة والمشككة في أهدافها. ويحذر المتابعون من تداعيات هذا الصدام على صدقية وأداء القضاء الجزائري، داعين إلى ضرورة تخفيف الضغوط على القطاع والحرص على استقلاليته.

صابر بليدي

الجزائر - عاد السجال مجددا بين المحامين والقضاة في الجزائر إلى الواجهة، بعد التصريحات الجديدة التي أدلى بها رئيس نقابة القضاة، بشأن تداعيات دخول التجاذبات السياسية على خط الأزمة على العلاقة المثالية بين الطرفين، في حين ذهب أحد وجوه الدفاع إلى التحذير من مغبة الغلو في المواقف، لما يخلفه على صدقية القضاء الجزائري في المحافل الدولية، وتعزيز الشكوك القائمة حوله لمّا يتعلق الأمر بالمطلوبين الدوليين.

ودعا رئيس النقابة الوطنية للقضاة يسعد مبروك، في الدورة العادية لنقابته، إلى ضرورة " تخليص القضاء من تأثير الأهواء السياسية والضغوط الفردية"، في إشارة إلى الخلفيات السياسية التي أحاطت بالحملة الاحتجاجية التي نفذها قطاع المحامين خلال الأسابيع الماضية، وانتهت إلى إضراب وطني شامل نهاية الشهر المنقضي ومطلع الشهر الجاري.

> قلق متنام للمحامين في ما يتصل بحقوق المتهمين وبتوسع دائرة الحبس المؤقت، والتوظيفات السياسية للقوانين

وكان المحامون حينها قد أبدوا تضامنا مطلقا مع رئيس نقابتهم المحامي عبدالمجيد سليني، ورفعوا عدة مطالب رددوها في وقفات احتجاجية أمام مقار مؤسسات قضائية، دعوا فيها إلى "الكف عن قضاء الهاتف"، وطالبوا بـ"رحيل وزير العدل بلقاسم زغماتي".

واستوجب رئيس النقابة في كلمته "الوقوف في وجه من يختفون وراء جبة القطاع ليمارسوا السمسرة، وعدم السماح بتسميم العلاقة بين القضاة والمحامين، فمهما كانت النقائص يبقى القضاة قاطرة العدالة فيما يشكل المحامون صمام أمان الدفاع عن الحقوق، ولا يمكن لأي مناورة أن تسمم العلاقة بين الاثنين".

وجاء تصريح نقابة القضاة، ليعيد السجال القائم إلى الواجهة، لاسيما وأن نقابة المحامين لم تتوان في اتهامها في بيان سابق بـ"العمل لصالح تكريس الممارسات القضائية السائدة"، وما أسماه المحامي والناشط الحقوقي مصطفى بوشاشي، بـ"الانزلاق غير المسبوق في تاريخ القضاء الجزائري".

وعمل مبروك على تقديم الحملة الاحتجاجية التي نفذها المحامون، في قالب تصفية الحسابات الشخصية، وتوظيف مهنة القضاء للتأثير على تطبيق القانون في قضايا رأي العام، وشدد على أن ما وقع بين المحامي سليني ورئيس محكمة بالعاصمة لمحاولة التأثير على مخرجات المحاكمة التي عالجت ملف أحد المساجين المحسوبين على نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وألمح تصريح نقابة القضاة إلى الخلفيات السياسية في الصراع القائم بين الطرفين، وإلى "توظيف مهنة المحاماة في الضغط على السلطة القضائية للسير في اتجاه معين، كامتداد للأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، والقطيعة المشتدة بين السلطة والمعارضة الشعبية".

وفي نفس السياق ذهب عميد محامي الجزائر رشيد قسنطيني، لمّا صرح بضرورة تجاوز الأزمة القائمة بين القضاة والمحامين، تفاديا للتداعيات التي تضر بصدقية القضاء الجزائري، وتعزز الشكوك القائمة حوله من طرف دوائر دولية، الأمر الذي سيعيق تمكن البلاد من استعادة المطلوبين لديها، تحت طائلة أزمة القضاء وما يتردد بشأن وضعية حقوق الإنسان.

أزمة المحامين امتداد للأزمة السياسية في الجزائر

ولم يخف المحامون قلقهم المتنامي، في ما يتصل بـ"حقوق المتهمين وبتوسع دائرة الحبس المؤقت، والتوظيفات السياسية للنصوص التشريعية، التي تحولت إلى أداة لوأد حريات التعبير عن الرأي ، في إشارة إلى تهم المساس بأمن وسلامة البلاد وتهديد الوحدة الوطنية.. وغيرهما".

وأبدى رئيس نقابة القضاة تضامنا لافتا مع منتسبي هيئته، من خلال متابعته لتطورات الأزمة، ولم يتوان في سرد تفاصيل التلاسن بين نقيب المحامين والقاضي رئيس جلسة محاكمة رجل الأعمال المسجون مراد عولمي، المحسوب على نظام الرئيس السابق، مما أوحى بنية الرجل في إضفاء الطابع الشخصي للأزمة ووقوف جهات موالية للنظام السابق بتحريك احتجاجات المحامين.

وذكر في أحد منشوراته على صفحته الرسمية في الفيسبوك، بأن "الخلاف الأول حصل في جلسة الـ16 سبتمبر المنقضي، المتعلقة بملف رجل الأعمال المسجون طحكوت محي الدين، لما رفض طلب نقيب العاصمة تحويل موكله قصد محاكمته عن قرب بدلا من المحاكمة المرئية، وتلفظه بعبارات غير مقبولة وجهها للقاضي".

وأضاف "الحادثة الثانية شهدتها جلسة محاكمة رجل الأعمال المسجون أيضا مراد عولمي، في الـ25 سبتمبر المنقضي، فقد تقدم المحامي والنقيب عبدالمجيد سليني، بطلب إرجاء الفصل بدعوى وجود تزوير في الحكم المستأنف منسوب لقاضي الدرجة الأولى، وأبلغه رئيس الجلسة أن المجلس سيدرس مدى قانونية الطلب عند البت في الموضوع، وتواصلت الإجراءات ورافع ما يقارب 40 محاميا عن موكليهم وفي حدود الساعة السادسة مساء التمس نقيب العاصمة تأجيل المحاكمة ليوم السبت الموالي بسبب التعب وضمانا لمحاكمة عادلة، وهو ما تم رفضه من المجلس الذي قرر مواصلة المرافعات".

ولفت إلى أن "قرار المجلس أثار غضب النقيب مجددا، فشرع في الصراخ وغادر القاعة رفقة بعض المحامين وفي البهو تصادم مع عون مؤسسة وقاية واتهمه بأنه يتجسس عليه".

وأمام قناعة رئيس نقابة القضاة بالطابع الشخصي للسجال القائم بين الطرفين، وتشديده على أن "استقلالية العدالة هي معركة المجتمع بكل أطيافه بعيدا عن الفئوية والاستعراض ودون مزايدة أو شعبوية، والابتعاد عن الصراع الفلكلوري بين القضاة والمحامين لأن الخصم المشترك لهما يوجد في موقع آخر". يصر المحامون على ضرورة وقف نفوذ المؤسسات الرسمية في أداء واستقلالية الجهاز القضائي.

وذكر في هذا الشأن بيان لنقابة المحامين، بأن "الحق في الدفاع حقّ مقدّس لا يمكن المساس به مهما كانت الظروف، وأن تعميم المحاكمات المرئية يفقد العدالة قيمتها الإنسانية، وأن تعميم هذه الآلية جعل من المحاكمات الأخيرة محاكمات شكلية وصورية تمس بمعايير المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع".

# الاتحاد الأوروبي: لا خيار في أزمة ليبيا إلا الحل السياسي

طرابلس - جدد الاتحاد الأوروبي السبت، تأكيد أن الحل السياسي هو الخيار الوحيد لحل الأزمة الليبية، مشددا على أهمية مسار برلين في تحقيق وقف إطلاق نار دائم بالبلاد.

جاء ذلك في بيان صادر عن بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا، عقب تقديم رئيسها خوسيه سابادیل، وعدد من السفراء الأوروبيين أوراق اعتمادهم لرئيس حكومة الوفاق فايز السراج، بالعاصمة طرابلس. والدول هي تونس والنمسا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وإسبانيا والسويد والنرويج.

وأكد السفراء خلال اجتماعهم مع المسؤولين الليبيين، أهمية "المشاركة الكاملة في جميع مسارات عملية برلين التي تقودها الأمم المتحدة، للتوصل إلى اتفاق دائم ومستدام لوقف إطلاق النار"، وفق ذات البيان.

وأفاد البيان بأن "الاتحاد أكد مجددا خلال الاجتماعات على دعمه لعملية برلين كخيار وحيد لإنهاء الأزمة الليبية ومعاناة السكان المدنيين في البلاد".

وفي يناير الماضي، جمع مؤتمر برلين حول ليبيا 12 دولة و4 منظمات دولية وإقليمية. وخرج المؤتمر بنتائج بينها ضرورة الالتزام بقرار وقف إطلاق النار، وتشكيل لجنة لمراقبة القرار، تضم 5 ممثلين عن كل من طرفي النزاع.

كما أكد بيان بعثة الاتحاد الأوروبي الصادر السبت، أنه "لا يمكن أن يكون هناك سوى حل سياسي للأزمة الحالية، يقود البلاد نحو انتخابات برلمانية ورئاسية".

وأضاف "شددنا على أن التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار الدائم لن يكون ممكنا إلا من خلال المحادثات".

وعقد مؤتمر "مؤتمر برلين 2" افتراضيا الاثنين الماضي بمشاركة وزراء وممثلين عن الدول والمنظمات الإقليمية والدولية التي حضرت مؤتمر يناير الماضي، وذلك بهدف تثبيت وقف إطلاق النار القائم منذ 21 أغسطس الماضي.

وطالبت ألمانيا بتجديد الالتزامات التي جرى التعهد بها مطلع العام والعمل على تطبيقها.

وأعرب نائب مندوب ألمانيا في الأمم المتحدة غونتر سوتر مؤخرا، عن أمل بلاده في تحقيق وقف الانتهاكات المتواصلة والصارخة لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا منذ عام 2011.

وأضاف سوتر في تصريحات صحافية، أن المؤتمر يهدف أيضا إلى تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها وسيطا محوريا في الحوار السياسي في ليبيا.

# خطاب العاهل المغربي يطرح رهانات قوية على الأحزاب

محمد ماموني العلوي

الرباط - يطرح الخطاب الافتتاحي للعاهل المغربي الملك محمد السادس في الدورة الخريفية للبرلمان، رهانات وتحديات قوية أمام الطبقة السياسية المطالبة بجهود أكبر في مواجهة تداعيات أزمة الوباء على الاقتصاد الوطني والاستجابة لتطلعات الشارع.

وشكل خطاب الملك محمد السادس، الذي أطلق من خلاله خطة لإنعاش الاقتصاد لتجاوز أزمة كورونا، محطة تحفيزية جديدة لعدد من الورشات السياسية والاقتصادية والتي تتطلب أجندة تشريعية في آخر سنة برلمانية من الولاية التشريعية الحالية.

وتتسم الدورة الحالية برهان تنظيم الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها السنة المقبلة. وتتضمن أجندة البرلمان الحسم في القوانين التنظيمية والعادية المتعلقة بالانتخابات بعد توافق الأحزاب عليها، مثل القانون التنظيمي للأحزاب ، والقانون التنظيمي للجماعات الترابية والقانونين التنظيميين لمجلسي النواب والمستشارين، فضلا عن مدونة الانتخابات.

وأكدت شريفة لمومير، الباحثة في العلوم السياسية، أن العودة البرلمانية في ظل الأوضاع الحالية التي يعرفها المغرب بسبب الوباء ، تحمل معها رهانات كبرى. وتابعت لومير في تصريح لـ"العرب" أن "أولويات الأحزاب منصبة حول الاستحقاقات المقبلة لكسب رهان الانتخابات في تسابق نحو الظفر بالمرتبة الأولى من حيث الأصوات".

ولفتت إلى أن "خطاب الملك محمد السادس في البرلمان رسالة تنبيه للأحزاب بأهمية العناية بمصلحة المواطن أولا وقبل كل شيء".

وفي هذا السياق، دعا نزار بركة الأمين العام لحزب الاستقلال المعارض، إلى التسريع بالمصادقة على القوانين التنظيمية المتعلقة بالانتخابات خلال الدورة الحالية للبرلمان، والسعي إلى إيجاد التوافقات السياسية بشأنها، معتبرا أن أي خلاف بين المكونات السياسية المشاركة في المشاورات الانتخابية ينبغي في النهاية أن يتم الحسم فيه من طرف البرلمان.

وفي ما يخص إصلاح القوانين المنظمة للعملية الانتخابية، أكد رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي، إدريس لشكر، أن "الحزب قرر التعاطي من منظور شمولي، وبأهداف كبرى، لإصلاح عميق لكل آلياته، بهدف واضح، ألا وهو تقوية المشاركة الشعبية، ومحاربة العزوف، وكذلك محاربة الفساد الانتخابي بكل تجلياته، ومن أجل انتخابات نزيهة".

وأكدت البرلمانية فتيحة سداس، عن نفس الحزب، لـ"العرب" أنه "سيكون على النواب مناقشة مشروع قانون المالية". وحسب سداس "من المستحسن تجنب إقرار سياسة التقشف أو اقتطاع المزيد من الضرائب من المواطنات والمواطنين الذين يعيشون أوضاعا صعبة". وبرأيها، يجب على الحكومة "إيداع اقتراحات ربما ستكلف ميزانية الدولة، ولكنها بالمقابل ستحافظ على استقرار البلاد وتخفف من وطأة الاحتجاجات الاجتماعية".

وسيكون على الطبقة السياسية الممثلة داخل البرلمان وخارجه التفاعل بفعالية وسرعة مع ما جاء في خطاب الملك محمد السادس بخصوص تعميم التغطية الاجتماعية، التي تشمل التغطية الصحية والتعويضات العائلية والتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل إضافة إلى ورش الإصلاح الإداري.

ولأهمية الملفات التي أدرجها الخطاب الملكي، أشار لشكر إلى ضرورة تنفيذ التعليمات الملكية في ما يخص التغطية الصحية، والحماية الاجتماعية، وإصلاح القطاع العام وترشيده.

> خطاب العاهل المغربي في البرلمان رسالة تنبيه للأحزاب بأهمية العناية بمصلحة المواطن أولا وقبل كل شيء

ورغم أن المحطة الانتخابية المقبلة تحمل رهانا كبيرا لكن الأهم، كما ترى لومير، هو بلورة كل الجهود لإنجاح كل المبادرات وتجاوز تداعيات الجائحة خصوصا بخلق تعاقد اجتماعي يهم كل القطاعات المتضررة .

ومن المواضيع التي تشكل عائقا أمام توافق الطبقة السياسية داخل البرلمان والحكومة مع متطلبات العمل النقابي، ما يتعلق بقانون الإضراب الذي يعد من القوانين المثيرة للجدل.

وتستنتج الباحثة شريفة لمومير بالقول، إنه "من الصعب ونحن على مشارف انتهاء العمر السياسي لهذه الحكومة التي لم ترق إلى تناغم بين مكوناتها ، الحديث عن تضافر جهود فرقائها من أجل إنجاح الورشات التي تعتبر أولوية خصوصا في ظل الأوضاع الحالية، مؤكدة أن الانتخابات تبقى أهم رهان بالنسبة للأحزاب".

حرص ملكي على العناية بمشاغل الشارع

# موجة ثانية من الوباء تضع تونس أمام أزمة اقتصادية غير مسبوقة

تونس - نبه مراقبون في تونس إلى أن القرارات المتخذة مؤخرا من قبل الحكومة للحدّ من انتشار فايروس كورونا المستجد ستزيد من تعميق الأزمة الاجتماعية خصوصا وأن الاقتصاد يواجه وضعا صعبا منذ ثورة 2011.

وقرّرت السلطات التونسية فرض حظر تجول ليلي اعتبارا من الخميس الفائت وعلى مدى 15 يوما في ولايات تونس الكبرى للحدّ من انتشار العدوى بفايروس كورونا المستجد، وقد سجلت البلاد عشرين وفاة كمعدل يومي في الأيام الأخيرة.

وتؤكد الحكومة على أنه لن تكون هناك عودة للإغلاق التام في البلاد مثل الذي أقرّ في مارس الفائت، معللة قرارها بأن الاقتصاد لا يحتمل.

وتشير الأرقام الرسمية لمعهد الإحصاء إلى أن نسبة الانكماش الاقتصادي التي تسبب بها الوباء في الفصل الثاني من العام 2020 تخطت 20 في المئة وقفزت نسبة البطالة من 15 إلى 18 في المئة.

ووصف البنك المركزي الانكماش الاقتصادي المسجل في البلاد "بغير المسبوق".

وقدرت منظمة الأعراف في تونس أن الموجة الأولى لوباء كوفيد – 19 في البلاد تسببت في خسارة حوالي 165 ألف مواطن عملهم، منبهة إلى تواصل تداعيات الأزمة الاقتصادية مع عودة الفايروس للانتشار من جديد.

ويقول عضو المكتب التنفيذي بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بشير بوجدي في تصريحات صحافية "تشير تقديراتنا إلى خسارة ما يقارب 165 ألف موطن شغل خلال الموجة الأولى من الوباء" ما بين مارس ويونيو.

كما يضم القطاع غير المنظم 44 في المئة من مجموع العاملين في البلاد بحسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء للعام 2019.

ويبين بوجدي أن حوالي 35 في المئة من المؤسسات الصغرى والمتوسطة في القطاع الخاص "مهددة بالاندثار"، بينما 40 في المئة من شركات الصناعات التقليدية على وشك الإفلاس.

وأرفقت السلطات التونسية قرار الحظر الليلي بمنع الجلوس في المقاهي والمطاعم.

وعبرت كل من "الغرفة النقابية الوطنية لأصحاب المقاهي" و"الغرفة النقابية الوطنية لأصحاب المطاعم" في بيان الجمعة، عن "رفضهما " للإجراءات المتخذة بمنع استخدام الكراسي والطاولات بالمحلات الناشطة بولايات تونس الكبرى واعتبرتها إجراءات "مجحفة ستتسبب في قطع أرزاق 100 ألف عائلة تعيش من القطاعين وفي إفلاس الآلاف من أصحاب المحلات".